

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

قابلاً للأسقاط ([746]). قال السيد الخوئي في بيع الدين على من هو عليه: «يمكن أن يتملك الإنسان مالاً على نفسه وتكون نتيجته سقوط ذلك المال عن ذمته - إلى أن قال - ونظير ذلك أن يكون أحد مديوناً لغير ديناراً واشترى الدائن متاعاً من المديون بدينار كلّي من الذمة فإنّ الدينارين يسقطان بالتهاتر» ([747]). أنواع التهاتر: 1 - التهاتر في الأموال: قال الشيخ الأنصاري في المكاسب في بيع الدين على من هو عليه: «إنّّه لا مانع من كونه تمليكاً حيث إنّّه يعقل أن يكون مالكاً لما في ذمّته فيؤثر تمليكه السقوط» ([748]). وقال في الردّ على نقض تعريف البيع - إنشاء تمليك عين بمال - بأنّه لا يشمل بيع الدين على من هو عليه لأن الإنسان لا يملك مالاً على نفسه، قال: «وفيه ما عرفت وستعرف من تعقّل تمليك ما على نفسه ورجوعه إلى سقوطه عنه، نظير تمليك ما هو مساو لما في ذمّته وسقوطه بالتهاتر» ([749]). 2 - التهاتر في الحقوق: قال الشيخ الأنصاري في المكاسب: «إنّ ظاهر الأخبار الواردة في حقوق المؤمن على أخيه وإن، كان عاملاً، إلا أنه يمكن تخصيصها بالأخ العارف بهذه